

المشهد السياسي

واشنطن تمنع تأليف الحكومة

الإدارة الأميركية تعرقل تأليف الحكومة. ببساطة، هذا هو المسبب الرئيسي لتوقف المفاوضات ولانعدام الحلول الداخلية. إزاء ذلك، يقف رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري مكثلاً وغير قادر على الاعتذار أو التأييف، في غضون ذلك، رفع رئيس التيار الوطني الحر سقف التحدي في وجه الإدارة الأميركية، مؤكداً مرة أخرى تحالفه الوثيق مع حزب الله

زار رئيس الحكومة المكلف، سعد الحريري، رئيس الجمهورية ميشال عون ظهر أمس للتحياض بشأن الموضوع الحكومي. لكن منذ مدة، لم تعد هذه الزيارات ذات جدوى نتيجة الدوامة التي أدخل الحريري نفسه طوعاً فيها. فبات كمن يفتش عن نشاطات يملأ بها وقته، ومنها زيارة قصر بعبدا كل يومين ولو أنه لا يحمل أي حلول أو تسهيلات. فيما نصيحة الرئيس عون الدائمة له تقتصر على ضرورة لقائه كل الكتل النيابية قبيل الاتفاق الأخير معه، الأمر الذي يرفضه الرئيس المكلف حتى الساعة. لذلك، كل الإشارات والمعلومات تشير إلى أن فرص تأليف الحكومة متعذرة، وهو ما أدركه الحريري شخصياً بعد لقائه السفارة الأميركية في لبنان دوروثي شيا، التي أبلغته رفض بلادها تمثيل حزب الله في الحكومة، مباشرة أو عبر ما يسمى بالاختصاصيين. فيما كان الحريري حتى موعد اللقاء يقول على «غض طرف» أميركي عن هذه

كان الحريري يعوّل على «غض طرف» أميركي عن مسألة تمثيل حزب الله في الحكومة

يبدو الحريري مرتبكاً، لا هو قادر على التأييف ولا بوسعها الاعتذار

المسألة. هذا الشرط «التعجيزي»، مطوفاً على فرض الفرنسيين اسمي وزير المالية والطاقة، كتّيل رئيس الحكومة الذي كان يملك ظرف تأليف الحكومة في الأسبوع الأول عبر اتفاق داخلي، لكنه فضل رفع سقف طلباته وتصفية حساباته الشخصية، فشرع باب الانهيار على وسعته، وسط ذلك، كان رهانه لا يزال قائماً حتى يوم أمس على بيان أميركي فرنسي شديد اللهجة يجبر الأطراف على تقديم تنازلات له، لكن رهانه خاب مجدداً، واليوم، بات الحريري أسير «فرمانات» الإدارة الأميركية، ولا سيما أنه لا يملك شجاعة تجاهلها لتأليف حكومة براها خدمة لـ«لبنان أولاً» ومحاولة للبهوض من الانهيار الاقتصادي الذي تسبب به النموذج الذي لا يزال، مع قوى سياسية حليفة وشريكة له، متمسكاً به. وهنا، خلافاً لما يروج له وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن «جهود أميركية لإقامة حكومة مستقرة تركز على الإصلاحات في لبنان»، فإن الولايات المتحدة هي المعرقل الأول لما تحدث عنه الأخير، وبشرطها تحول دون تأليف حكومة وطنية تتمثل فيها الكتل النيابية بما فيها حزب الله. بمعنى آخر، منذ نحو أسبوعين تختر المناخ الأميركي الذي كان يُظهر «قلة إكترات»، تجاه الوضع اللبناني، لتحل مكانه أجواء متشددة ترفض دخول حزب الله إلى الحكومة. ليس الأمر مخفياً، بل عبر عنه بومبيو أمس خلال لقاء مع وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، لافتاً

إلى «ضرورة محاربة تطرف حزب الله العنيف». الأهم في هذا كله، أن الأجنحة الأميركية التي تحمل بندا واحداً يتمثل بعرقلة تأليف الحكومة وإقرار الإصلاحات، وجدت في لبنان من يخضع لها وينفذ «عقوباتها» بحرقفة تامة. لذلك، يبدو الحريري مرتبكاً، لا هو قادر على التأييف ولا بوسعها الاعتذار لينضمّ إلى قافلة الذين سخّاهم وأسقطهم بنفسه. الحل الأفضل له حتى اليوم هو شراء المزيد من الوقت، ومضاعفة رهاناته الخارجية.

في موازاة انصباع الحريري لأميركا، رفع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل التحدي مجدداً يوم أمس في وجه الولايات المتحدة، معلناً استعداده لترك الحياة السياسية إذا تبحت عليه أي تهمة فساد، سائلاً كيف لدولة كبيرة مثل أميركا «التي تستطيع أن تكشف كل شيء» علماً



(هيلم الموسوي)

بأنى أول من كشف حساباته للرأي العام اللبناني. ولغت باسيل خلال مقابلة على قناة «العربية - الحدث» السعودية أنه كان «محنطاً لاحتمال نشر محاضر اللقاء بينه وبين الأميركيين، وكلما كان يتكلم كان يفكر بويكيليكس». واعتبر قول السفارة الأميركية أنه وعد بفاك التحالف مع حزب الله بشروط، «محاولة فاشلة لدق أسفين». فإذا أردنا فك التحالف فعل ذلك بإرادتنا ووفق المصلحة اللبنانية وليس بإرادة خارجية تكون نتيجتها العيب بالسم الألهي. وعلى افتراض أننا نريد فك التحالف، نخير صاحب العلاقة ونبحث معه قبل ذلك معالجة الموضوع، وعندما نياس من ذلك نقوم بالأمر... أما ما هو متعاد لدى البعض من حيانة وغدر ومسئ ثبوات وطنية خدمة لأغراض لا نعرفها، فهذا غير مقبول عندنا». وأكد أن لبنان استفاد من العلاقة بين التيار الوطني وحزب

الله، مشيراً إلى أن «التاريخ علمنا أن عزل أي طائفة يؤدي إلى انفجار، وهنا نتحدث عن مكون يكامله وليس فقط حزب الله». ورأى على طروحات التحالف مع الحزب قال: «أقول للاميركي، وكلما كان يتكلم كان يفكر بحفظ أمن لبنان واستقراره وقوته وعدم الاعتداء عليه، فآذهب على رأس السطح وليس عالتكت وأقول لحزب الله ذلك بالمباشر، ثم أخبر اللبنانيين أن هذا ما يأتي للبنان لئلا نلحق بقطع العلاقة. أعطوتنا التزاماً أميركياً ودولياً بتقوية لبنان وإعادة أرضه إلى حاله الطبيعي، وأن يصبح لدينا دولة قادرة – بالتوازن العسكري – على مواجهة أي تواجد، فهذا امر اضعه على طاولة التفاوض مع حزب الله والداخل اللبناني... أي برنامج نحتاج الحصار «اقتصادياً ومالياً، فبات الوضع سيحاً. لكن لم نصل



تحريف كلام باسيل

فيما كان رئيس التيار الوطني الحر، النائب جبران باسيل، يتحدث عبر قناة «العربية - الحدث»، كانت المحطة تعتمد إلى تحوير كلامه عبر نشر رسائل عاجلة مقطعة من المقابلة لا تعبر عما يقوله مباشرة على الهواء. هذا الأنا، دفع باسيل إلى إصدار بيان يؤكد «تحريف وتحوير كلامه، ومحيطاً من يريد الأطلّاح على ما قاله إلى رابط المقابلة المتوافر على الموقع الإلكتروني للمحطة أو ما نشره بنفسه على صفحته على تويتر أو موقع التيار.»

لا يسمح لنا ذلك؟» وأعاد باسيل التركيز على أنه لا يريد إلا الدولة، «وهذا ما بدأه العماد عون عام 1988 وأيده الناس، والتيار ليس في محور إلا المحور اللبناني، نحن مع العلاقة الطيبة مع الجميع، وبالنسبة إلى الوحدة الوطنية تأتي قبل أي دولة في الخارج، وأنا مع الدول العربية قبل أي دولة غير عربية، لكن هناك امتدادات لبعض الدول في لبنان يجب التعاطي معها بما يحفظ لبنان»، وكان صارماً بتأكيد عدم تأييده تدخل أي دولة في شؤون أي دولة عربية، كما لا يؤيد أي «تدخل لبناني في الخارج، فنحن نعاني من التخذلات الخارجية بشؤوننا، وأرخص شيء هو العقوبات إذا كان السبب رفض التوطن والمطالبة بعودة النازحين».

في سياق آخر، كشف باسيل خلال حديثه عن معارك تحرير الجروز، أنه «بما يعنيها على الأرض اللبنانية وعند الجار السوري، قمنا بمعركة كلبانانيين عندما لم يقم الجيش بالأزم، بقرار سياسي كان مقصراً، خلال حكومة تمام سلام. وعندما اتخذ القرار السياسي في عهد العماد ميشال عون حررتنا الأرض وفُزِم الزهابيون».

في مسألة 17 تشرين، رأى باسيل المتظاهرين تتماهى مع الخارج، مشيراً إلى أن المتظاهرين في 17 تشرين، حاولوا اغتياله سياسياً، أما في الموضوع الحكومي، فقد أشار إلى أن اتهامه بعرقلة تأليف الحكومة «نغمة قديمة، ونحن حتى الساعة لم نضع شرطاً والمالي على وطالبنا فقط بوحدة المعايير في التأييف»، وكشف بان هناك «وعوداً حكومية معطاة لداخل لا تتناسب مع المعطاة للخارج، وعند جمعها بهذا الشكل لا يربك «البنال»، وإذا الاحترمت الوعود تتألف الحكومة في 24 ساعة، وأكد من جهة أخرى أن لا مانع لديه بالأ يتمثل أحد من القوى السياسية في الحكومة، «لكن لا أحد يستطيع الاستقواء علينا عبر الخارج، ونحن تأخذ قرار أن لا تكون في الحكومة، ولا يمكن فرض ذلك علينا». من جهة أخرى، قال باسيل: «ليس هناك زعيم مسيحي أوحده في لبنان، وأنا لا أتشبه بأحد، وطناً خلف الحمار. ولماذا سموح لرئيس الحكومة المكلف سعد الحريري أن يقول إن سلاح حزب الله مسألة إقليمية تحل في هذا الإطار، بينما

(الأخبار)

في الواجهة

الدولارات لن تأتي قبل التدقيق الجنائي؟

بإزاء ما يشاع إن الحكومة الجديدة – إذا تألفت يوماً – وإصلاحها بإتيان بالعملة الصعبة، يصح عنه بعض فتات أصفاه إلى المحاورين الدوليين والسفراء المؤثرين: من دون تدقيق جنائي في حسابات مصرف لبنان لا تتوقف أحوالاً واحدا

تقولوا ناصيف

تتناقض استنتاجات المسؤولين حبال ما يسمعونه من الموقدين الدوليين أو من سفراء الدول المؤثرة عن المطلوب من لبنان كي يخرج من أزمته التقديرة الخاتفة، ويستقبل المساعدات والعملات الصعبة. بينهم من سمعهم يتحدّثون عن أولوية تأليف الحكومة، ومن ثم مباشرتها الإصلاحات البنخوية، وبينهم من قبل لهم إن الأولوية في التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان كمفتاح رئيسي ليس للإصلاح فحسب، بل لوضع حدّ لتفشي فساد السلطات السياسية الذي أضحى لا يطاق.

تقاطع وحيد بين الأولويتين المتفرقتين، هو إخراج الحكومة والإصلاح الاقتصادي من أيدي القوى السياسية التي تمسك بإحكام بالسلطات ومقدرات البلاد. ذاك مغزى الكلام الغربي الملمّخ على استعجال تأليف حكومة اختصاصيين مستقلين لا مكان فيها للمكثّل وأحزابها واللصيقين بهما، كما على «تنظيف» مصرف لبنان من الأدران المعشّشة فيه التي هي صورة مكثّلة للبطقة السياسية انطلاقاً من الافتراض أن تنظيفه يكشف الدور الرئيسي لها في انهيار البلاد وتورّطها في وصولها إلى حافة الانهيار.

مع أن الأولويتين متفرقتان، إلا أنهما صورتان متكاملتان لمشكلة واحدة لدى الغرب، لا حلّ لها إلا بكف يد الضالعين في ما وصل إليه لبنان عن الاستمرار في ادوارهم ووظائفهم من غير المخطفي في حسابته أن الذي أغرق الاقتصاد والعملّة الوطنية إلى القعر، يسعه إخراجهما منه، ولا وضع الإصلاح بين يديه. في ما يؤكده بعض المسؤولين، أن

عون يرفض الضغوط الأميركية: قهوجي مديراً للمخابرات الحيس؟

بخلاف الضغوط الأميركية ورغبة قائد الجيش العماد جوزف عون، رفض رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، التمهيد لمدير المخابرات طوني منصور في منصبه، ووجّه بتعيين العميد أنطوان قهوجي مديراً للمخابرات، خلفاً لمنصور الذي يُحال على التقاعد في غضون ثلاثة أسابيع. وفيما كان قائد الجيش يمتنئ نفسه بالتمهيد لمنصور، حسم رئيس الجمهورية الأمر، برفضه التمديد في أي موقع أمني. ومن المتوقع أن

على غرار ما هو معتد في كتّ هائل من الإجراءات والقرارات مذ أخذ بهذا التدبير مع استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2013. بيد أن شرط انعقاد مجلس الوزراء متوقف بدوره - على غرار مجلس النواب - على موافقة الكتل الرئيسية الممثّلة في البرلمان، والمظنّلة لحكومة الرئيس حسان دياب. بذلك يستنتج المحاورون الغربيون، في ضوء تقاطع المعطيات المتوافرة

الدولية المختصة عن كل أسئلتها، وهو بالخاد أجاب عن ثلثها، بيد أنه يحيل هذا الإجراء إلى السلطات الدستورية المعنية. على نحو كهذا، يتقاسم الحاكم ورفاقه في الطبقة السياسية الأدوار: يتكفل هو برفض كشف المعلومات، فيما تتكفل هي بالمحوّل دون رفع الغطاء عن سرّية المعلومات تلك تقادياً للفضيحة. بذلك تدور الشركة الدولية المدقّقة في حلقة مفرّغة. ما بات يلتقي عليه سلامة والقوى السياسية، منع أي اختراق للقانونين المخترّين، سواء بتعديلهما جزئياً، أو بإيجاد مخرج قانونية تحزن العقد المبرم مع «الغارين اند مارسال» في المدة الجديدة المهمة

لديهم، أن من الصعوبة بمكان توقع انعقاد حل من مجلسي الوزراء والنواب، كل بحسب البتة الدستورية، لتعديل قانوني السريّة المصرفية والنقد والتسليف. مؤثر حاسم إلى أن التدقيق الجنائي لحسابات مصرف لبنان لا يصطدم بعقبات

إنها تدقيق جنائي يطيح «الأرداك» جميعاً أو لا يحصل (هيلم الموسوي)



أخبار

يعرض قائد الجيش اقتراح تعيين قهوجي على المجلس العسكري يوم الخميس المقبل، ليوافق الأخير على الاقتراح ليُرْفَع إلى وزيرة الدفاع زينة عكر.

ويرأس قهوجي «الفرع الفني» في مديرية المخابرات، منذ سنوات، وهو الفرع الذي يتولى أعمال التنصّت والتعبّث التقني. وقد توسّع عمل الفرع منذ عام 2005، بعد تلقيه أجهزة ومعدات وبرامج من عدد من الدول، فضلاً عن زيادة عديده وإخضاعهم لدورات تدريبية. ولم يكن قهوجي خيار رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، الذي كان يفضل ضابطاً آخر، ولا خيار قائد الجيش الذي أراء تكليف أحد الضباط المقربين منه لإدارة المخابرات، في

حال تعدّر التمديد لمنصور، ولو بالتكليف لا بالأصالة. **استقالة من لجنة الرقابة على المصارف** قدم عضو لجنة الرقابة على المصارف، مروان مخايل، أمس، استقالته خطياً إلى وزير المالية غازي وزني، مُتوقفاً عن مزاوله عمله في «اللجنة». السبب الرئيسي لاستقالة هو انضمام مخايل إلى فريق صندوق النقد الدولي في واشنطن، على أن ينتقل إلى هناك في الأسابيع المقبلة.

(الأخبار)